

نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية

عبد العزيز الدوري

تناول بعض الباحثين - مثل بيكر وبولياك ولامبتون وكلود كاهن - موضوع الإقطاع، ولكنه لا يزال بحاجة إلى دراسات أوسع.

ويهمنا أن نلاحظ ابتداء بعض النقاط. فدراسة فترة ما أوقطر من الأقطار لا تكفي للوصول إلى نتائج عامة، وخاصة حين لا تقترن الدراسة ببحث الأصول.

واتخاذ الإقطاع الأوروبي في العصر الوسيط أساساً لتحديد الإقطاع الإسلامي قد يفضي إلى الارتباك، ذلك أن الحياة المدنية والتجارة ازدهرت في فترات مع وجود الإقطاع.

ومن طرف آخر، فإن كتب التاريخ تختلف عن كتب الفقه في معالجة الإقطاع، فبينما تتحدث الأولى عن الأوضاع العملية، فإن كتب الفقه تهمها الفكرة، وهي لذلك تورّد بعض الوقائع ولكنها ترفض البعض الآخر أو تفسره، ومع ذلك ففيها دلالات مهمة.

ثم إن لفظة «الإقطاع» اكتسبت مدلولات مختلفة عبر فترات التاريخ

(*) نُشرت هذه المقالة في مجلة المجمع العلمي العراقي م ٢٠ / ١٩٧٠ ص ٣ - ٢٤.
ولم يكن قسم الخراج والإقطاع من كتاب قدامة بن جعفر قد طُبِعَ بعد، لذلك يرجع الأستاذ الدوري للمخطوطة (المحرر).

الإسلامي. ولم تكن مفاهيم الإقطاع هذه تعبيراً عن فترات متتالية دائماً، بل كانت متعاصرة أحياناً.

يقول المقرئزي عن مصر: «وقد كان خلفاء بني أمية وخلفاء بني العباس يقطعون الأراضي من أرض مصر للنفر من خواصهم، لا كما هو الحال اليوم، بل يكون مال خراج مصر يصرف من أعطية الجند وسائر الكلف ويحمل ما يفضل إلى بيت المال، وما أقطع من الأراضي فإنه بيد من أقطعه. وأما منذ كانت أيام السلطان صلاح الدين بن يوسف إلى يومنا هذا، فإن أراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده»^(١). وهكذا يلخص التحول في الإقطاع بتعميمه على الجند بدل العطاء، ويفرضه على مختلف أنواع الأراضي، بما فيها أرض الخراج والملكيات الخاصة، مما أدى إلى بدع أخرى كربط الفلاح بالأرض وإلزامه بفروض جديدة^(٢).

وقد حاول بعض الباحثين تفسير هذا التحول في الإقطاع من مفهومه الإسلامي الأول إلى الإقطاع العسكري، وظهرت وجهتان: الأولى (لوكجارد وبيجولفسكيا) وترى الجذور في الأنظمة المحلية قبل الإسلام، والثانية (بولياك، لامبتون، كاهين) وترى أن ضعف الخلافة وقلة المال وازدياد سلطة الجند وشغبتهم أدت إلى هذا التحول.

والذي أراه هو أن «الإقطاع» اكتسب بمرور الزمن مفاهيم متعددة، من منح أرض بملكية دائمة أو مدى الحياة أولفترة محدودة، إلى منح وارد الأرض بدل العطاء وبعد أن كان الإقطاع من الصوافي والأرض الموات ومن ضياع الخلافة، اتسع إلى الأراضي الخراجية. ولئن أعطيت إقطاعات بدل الرواتب، في حالات محدودة في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة، فإن تحولاً خطيراً حصل في العراق بعد التغلب البويهي وذلك بمنح الجند

(١) المقرئزي، الخطط (بولاق) ج ١ ص ٩٧.

(٢) ن. م. ج ١ ص ٨٥-٨٦، وإغاثة الأمة ط. ٢ ص ٤٥-٤٧.

إقطاعات بدل العطاء، كما شمل الإقطاع أنواع الأراضي كافة. وهذا هو الإقطاع العسكري الذي اتخذ اتجاهات متعددة من كونه محدوداً بزمان أو بخدمة، إلى أن صار وراثياً، ثم تطور لدى السلاجقة إلى إقطاع مقابل تهيئة المقطع لعدد من الجند، مع التمتع بسلطات محلية واسعة. ولم يكن ما فعله البويهيون استمراراً لتطور سابق، بل كان تعبيراً عن مفهوم جديد ووجهة جديدة، وكان بداية خط من التحول انتهى بأن يعم الإقطاع العسكري ويصبح النظام السائد من أواسط آسيا إلى مصر.

ومع ذلك فإن فهم هذا التحول يوجب تتبع التطورات العامة وظهور الملكيات الكبيرة، ثم الظروف التي أدت إلى ظهور الإقطاع العسكري وانتشاره. ومن المناسب أن نلقي نظرة على الجذور السابقة للإسلام ثم نرى ما حصل في المجتمع الإسلامي.

يرى لوكجار (Lokkogaard) بذرة الإقطاع في نظرة أهالي الواحات، الذين تحكمهم عوائل أرستقراطية (أوليغاركية) إلى الأرض، ثم نمو هذه البذرة في إطار دولة ثيوقراطية بتأثير النظام الهليني المعروف بـ (Locatie) أو ضمان جباية الضرائب من جهة، والنظرة الإيرانية لأراضي الرعية باعتبارها في الأساس ملك الدولة (أو الملك) من جهة أخرى. وهو يرى ذلك في «الضمان» و«الإلجاء» في الإدارة العباسية من جهة، وفي الإقطاع العسكري على الحدود (الثغور) من جهة أخرى. وهذا يعني - برأيه - أن التوسع في الإقطاع العسكري فيما بعد، لا يدل على تحول في طبيعة الإقطاع، بل يشير إلى ازدياد أهمية الجند ودورهم، وبالتالي نقل الامتياز الذي يتمثل في الإقطاع إليهم^(١).

أما بيغولفسكايا (Pigulevskaia)، فإنها في دراستها للإقطاع زمن

(١) انظر: Lokkegaard; Islamic taxation in the classical Period esp. p. 38.

الفرثيين والساسانيين لاحظت أن ظهوره (في القرنين الثالث والرابع للميلاد) «يتميز بنمو المدن وتكاثرها - وهي ظاهرة تلازم مقتضيات الإقطاع الشرقي»^(١). وتشير بعدئذ إلى الإقطاع الإسلامي لتقول: «إن ظهور الإقطاع زمن الخلافة يعود بلا شك إلى حقيقة وجود نماذج إقطاعية لملكية الأرض قبل الإسلام، وإلى أن استغلال الزراع كان إقطاعياً آنذاك»^(٢).

لنلق الآن نظرة على الأوضاع قبل الإسلام.

لقد رافق قيام الساسانيين ظهور طبقة جديدة من النبلاء، هم «الازادهان». وحصل هؤلاء على إقطاعات من الملك لقاء الخدمة العسكرية، وحظوا بتأييده ضد النبلاء القدماء من أشرف القبائل، وصارت القرى أساس إقطاعيات الازادهان وامتيازاتهم وهبطت بالتدريج إلى حالة من العبودية. وساعدت الحركة المزدكية (في القرن السادس) على إضعاف النبلاء القدماء، حتى إذا ما قضي على هذه الحركة، صار التفوق للنبلاء الجدد. وكانت لهؤلاء ضياع وقرى، وأصبحت لهم حقوق السيادة على الفلاحين. حتى أن جباية الضرائب صارت بيد النبلاء الصغار (الدهاقين). وكان الازادهان يجهزون كتائب من الفرسان، ولكن جمهرة المقاتلين معهم كانت من بين الفلاحين. وهبط وضع الفلاحين إلى حالة عبودية؛ دون أية حماية، وكان عليهم أن يتبعوا سادتهم إلى الحرب مشاة^(٣). وجاء الفتح العربي ليدمر هذه الأجهزة العسكرية، بينما بقي الدهاقين في الغالب يتولون جباية الضرائب.

وفي الامبراطورية البيزنطية، كانت للنبلاء إقطاعات واسعة ولهم امتيازات، إضافة إلى سلطة واسعة اتخذوها لأنفسهم. وحصلت محاولات منذ

(١) N. Pigulevskaja; Les villes de L'Etat Iranien, Paris 1963, p. 135-136.

(٢) Ibid p. 157.

(٣) انظر: A. Christensen; L'Iran sous les Sassanides p. 86 off; Pigulevskaja op.cit. p. 155 ff.

القرن الرابع للميلاد لإعطاء الأراضي للمجتمعات القروية، ولجعلها مسؤولة بصورة مشتركة عن الضرائب، ولكن هذا لم يوقف النبلاء. ففي القرن الرابع حصل النبلاء على حق الحماية (Autopragia)، وذلك يعني عدم دخول الجباة أراضيهم، ودفعهم للضرائب بصورة مباشرة، وهذا الامتياز مع ظلم الجباة وعسفهم، جعل الملاكين الصغار وأهل القرى يضعون أراضيهم تحت حماية النبلاء، ليتحولوا إلى مزارعين أو فلاحين يرتبطون بالتربة. ولم تغد تشريعات القرن الرابع ثم القرنين الخامس والسادس للميلاد ضد الحماية — أو الاحتماء بالنبلاء — في إيقاف هذا الاتجاه. يضاف إلى ذلك أن الضياع الامبراطورية كادت تنتهي في القرنين السادس والسابع للميلاد عن طريق الإيجار أو الشراء من قبل النبلاء أو الإقطاع إليهم. ومن جهة أخرى، فإن التجارة والحياة المدنية ازدهرت جنب هذا الإقطاع. وكان النبلاء والساد الإقطاعيون يعيشون في المدن، بينما كانت أراضيهم موزعة في جهات مختلفة^(١).

وجاء العرب فألغوا الامتيازات وعهدوا إلى العمال بشؤون الضرائب. وغابت الحماية فترة من الزمن لتظهر من جديد في أواسط العصر الأموي بصورة «الإلجاء». ولكن نظرة إلى المجتمع العربي تشير إلى أن الإقطاع أدى إلى ظهور أرستقراطية ملاكة قبل ذلك، وأن الإلجاء كاد يقتصر على الأمراء من البيت المالك.

أما في المجتمعات العربية قبل الإسلام، فيكفي أن نشير إلى حالتين، ظهرت في اليمن ملكيات كبيرة من الضياع والأراضي. فالعوائل الشريفة (وهي كبيرة الحجم عادة) كانت لديها ملكيات إقطاعية أو شبه إقطاعية، وهي تستخدم الفلاحين الأحرار أو العبيد في أراضيها. ومع أن الأراضي كانت تقطع لقبائل أو لعشائر، فإن المنح كان باسم رؤسائها وشيوخها. وكانت لهؤلاء

(١) انظر: A.Ch. Johnson and C. West; Byzantine Egypt, Economic studies pp. 20, 28-29

I. Bell; Egypt from Alexander the Great to the Arab Conquest pp. 119-126.

مسؤوليات إدارية تزيد في سلطتهم. ويؤلف عامة الفلاحين الـ «شعب» وكانوا في حماية الأشراف، أو «ذمة» لهم. ويشكل الأشراف الملاكون (أوليغاركية) إقطاعية تحكم مع الملك^(١).

ويمكننا أن نفترض أن الإسلام ألغى مبدئياً الامتيازات أو الضمانات لهؤلاء الأشراف الإقطاعيين، ولكن الملكيات الكبيرة استمرت كما يظهر. وهذه ناحية جديرة بالدراسة لنعرف أثرها في التطورات التالية.

وفي الجزيرة العربية، كانت هناك أراض واسعة لدى القبائل، هي مراعيها، وتعتبر أراضي مشتركة لها، ولا يجوز التجاوز عليها (حمى). ولكن هذا حدده مبدأ إشاعة الماء والكأ والنار في الإسلام. يضاف إلى ذلك أن حروب الردة قلصت الأحماء لحد كبير، وكان الاتجاه في الإسلام نحو قبول الحمى لأغراض الدولة فقط^(٢).

وكان للتوسع العربي أثره في البلاد الجديدة. فكانت السياسة ترك الفلاحين والزراع على الأرض. وهناك إشارات قليلة وخاصة في العراق، تدل على أن فكرة اعتبار الأرض غنيمة كانت مألوفة، وربما وزعت بعض الأراضي بهذا المفهوم. ولكن اعتبارات عملية، وتوجيه الأمة للجهاد، منعت الأخذ بهذه الفكرة، فاعتبرت الأراضي ملك الأمة وتركت بيد أصحابها لقاء دفع الضرائب وخاصة الخراج، وقبلت القبائل بهذا التوجيه، ولكنها كان لديها مفهومها الخاص وهو أن وارد الأرض يوزع على المقاتلة في كل مصر، ولم يتخلوا عن هذه النظرة، فكان لذلك أثره على نظرتهن للأرض وللدولة^(٣).

(١) انظر: I. Ryckmans: L'Institution monarchique en Arabie Meridionale p. 124. 178-182.

(٢) انظر البلاذري — أنساب الأشراف ج ٥ ص ٣٨.

(٣) ن. م. ص ٤٠.

ومن ناحية ثانية، اعتبرت أراضي الأسر الحاكمة وأراضي النبلاء الذي قتلوا أو هربوا أثناء الفتوح، وبعض الأراضي العامة صوافي لبيت المال، للخليفة أن يُنِيب في استغلالها أو أن يقطع منها^(١). وهناك الأرض الموات، أو التي تغمرها المياه (كما في البطيحة) وهذه يمكن استغلالها بإذن من السلطة منذ أواسط القرن الأول الهجري على الأقل^(٢). وكان منح الأراضي من الصوافي أو الموات أساس نشوء الملكيات الكبيرة خلال القرنين الأولين للهجرة على الأقل.

وكانت الهجرة إلى المدينة، ثم إلى الأمصار أساساً في عضوية الأمة في صدر الإسلام. وقد شجع الخلفاء الأولون القبائل على الهجرة إلى المدن الجديدة والمراكز الأخرى للالتحاق بالقوات المقاتلة وجعلوا ذلك شرطاً للعطاء^(٣). وأعطيت للقبائل أراضي ليستقروا عليها، وروعي في ذلك توفر مراعي لماشيئتهم، دائمة أو موقفة، ولكن لم يؤخذ بفكرة الخمي في هذه الأحوال^(٤). وأسكنت بعض القبائل في المدن الساحلية (روابط) وأقطعت الأراضي لضمان تموينها واستقرارها^(٥). ولم تختلف هذه الإقطاعات في الأساس عن إقطاعات القبائل في جهات أخرى مثل ديار ربيعة وديار مضر^(٦). وتشير مصادرنا إلى أن أهل المدن (خاصة قریش) كانوا في طليعة من

(١) الطبري ج ١ ص ٢٠٥، ٢٤٦، ٢٣٧ - ٢٤١؛ البلاذري: فتوح البلدان ص ٣٧٢ - ٣٧٣؛ الأموال لأبي عبيد ٧٣٨ - ٧٤٤.

(٢) يقول البلاذري عن زياد بن أبيه: «كان يقطع الرجل القطيعة ويدعه ستين فان عمرها وإلا أخذها منه». فتوح ص ٥٠٥ - ٥٠٦؛ وانظر قدامة، مخطوطة الخراج ص ٨٤ ب.

(٣) انظر ابن عساكر ج ١ ص ١٧٥؛ الشيباني - شرح السير الكبير ج ١ ص ٩٤ - ٩٥؛ الطبري م ١ ص ٢٤١٤.

(٤) البلاذري - فتوح ص ٣٢٨، ٢٤٣.

(٥) البلاذري - فتوح ص ١٧٥، ٢٠١، ٢٠٢، ٣٧٨، ٤٨٢.

(٦) ن. م. ص ٢٤٥، ٣٤٨.

سعى إلى امتلاك الأراضي، وسرعان ما تبعهم أشراف القبائل في ذلك. وكان المصدر الأول إقطاع الأرض من قبل الخلفاء. وقد منحت إقطاعات من قبل الخلفاء الراشدين، ولعل الخليفة الثالث عثمان بن عفان توسع في ذلك أكثر من غيره. ومع أن الإقطاعات الممنوحة كانت متواضعة إلا أن بعضها كان قرية أو ضيعة كبيرة^(١). وإذا لاحظنا توسيع البعض لملكياته بالشراء أدركنا ظهور بعض الملاكين الكبار مثل طلحة والزبير، مما ولد بعض التذمر لدى القبائل^(٢).

وفي العصر الأموي حصل توسع كبير في منح الإقطاعات. بدأ ذلك في أيام معاوية، حتى إذا كان عهد عبدالملك بن مروان كانت أرض الصوافي في الشام قد أقطعت كلها لقريش ولأشراف القبائل^(٣). وبعدئذ ونتيجة الضغط، سمح بشراء الأرض الخراجية، بدأ ذلك في زمن الوليد بن عبدالملك واستمر إلى نهاية الدولة الأموية باستثناء فترة عمر بن عبدالعزيز القصيرة^(٤).

وكان إقطاع الأرض الموات لإحيائها مصدراً مهماً للملكية وخاصة في السواد، حيث تراوحت الإقطاعات بين (٦٠) جريباً و(٨٠٠٠) جريب^(٥). وهكذا ظهرت في منطقتي الكوفة والبصرة إقطاعات واسعة وملكيات كبيرة قبل نهاية القرن الأول الهجري. وصار حفر الأنهار لري الإقطاعات في سواد

(١) أبو عبيد: الأموال ص ٢٧٨؛ البلاذري: فتوح ص ٣٨٤، ٤٨٠، ٤٨٩ - ٤٩٠؛ الطبري ٢ ١ ص ٢٣٧.

(٢) انظر صالح العلي: ملكيات الأراضي في الحجاز في القرن الأول الهجري، مجلة العرب م ١٩٦٩ ص ٩٦١ ويعدّها؛ وكذا الطبري م ٢ ص ١٩٥٢ - ١٩٥٤؛ ابن الزبير - الذخائر ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٣) تهذيب ابن عساكر ج ٣ ص ١٨٤.

(٤) ن. م. ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٥) انظر البلاذري: فتوح ص ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٥ - ٥٠٦. والجريب = ١٠٩٢ م.

البصرة ظاهرة مألوفة^(١). واستخدم الملاكون الرقيق في مزارعهم وجيء بأعداد وافرة منهم من شرق افريقيا لاستخدامهم على الأرض كما يتبين من ثورة الزنج في أيام الحجاج^(٢).

وكان بعض الأمراء من أكبر ملاكي عصرهم، مثل مسلمة بن عبد الملك الذي استولى على أراضي واسعة في البطيحة مقابل إنفاق ثلاثة ملايين درهم لإصلاح البثوق في السواد - وحفر لضياعه نهري السيين لريها^(٣). وأقطع سليمان بن عبد الملك يزيد بن المهلب إقطاعاً واسعاً شمل عدداً من الضياع والأنهار^(٤). ويمثل خالد القسري أوج هذا الاتجاه فكان التقدير المعتدل لوارد ضياعه في السواد عشرة ملايين درهم^(٥).

ولم يتوقف الاندفاع لامتلاك الأرض عند الحصول على إقطاعات أو بالشراء، بل لجأ البعض إلى أساليب أخرى من التجاوز على أراضي الآخرين أو على الصوافي والأرض الموات. فمثلاً كان إقطاع آل أبي بكر ١٠٠ جريب، ولكن مساحته بلغت ١٠٠٠ جريب بنهاية العصر الأموي^(٦). واستولى ملاكو الكوفة على مساحات واسعة من أرض الصوافي إثر ثورة ابن الأشعث بعد أن أحرقوا ديوان الكوفة عمداً^(٧).

ولدينا إشارات إلى الإلجاء من أواسط العصر الأموي، فكان مصدراً آخر لتكوين الملكيات الكبيرة. وقد أخذت به بعض القرى طلباً للحماية أو للتعزز

(١) ن. م. ص ٥٠٣ - ٥٠٤.

(٢) البلاذري - أنساب ق ٢ ص ٦ ب - ١٧ أ.

(٣) البلاذري: فتوح (ط. م.) ٢٤٤.

(٤) ن. م. ص ١٧.

(٥) أنساب الأشراف ق ٢، ١٤٨ ب - ١٤٩ ب.

(٦) البلاذري - فتوح ص ٥٠٩، وقارن ص ٥١٩.

(٧) البلاذري - فتوح ص ٣٨٠ - ٣٨١.

بجاه أمير، كما حصل في أذربيجان وأرمينية وفي السواد. وفعل الملاكون والزراع ذلك أحياناً للتخلص من عسف الجباة أو للتهرب من بعض الضرائب. وكان الزراع يلجئون أراضيهم عادة إلى أمير متنفذ، ولنا في مسلمة ابن عبد الملك ومروان بن محمد مثلين لحيازة ضياع وقرى عن هذا الطريق. وبصورة عامة كانت ملكية الأراضي تصبح للحماة بينما يتحول ملاكوها الأصليون إلى مزارعين لديهم^(١).

ومن ناحية أخرى، حافظ بعض الدهاقين على اقطاعياتهم وأراضيهم الواسعة عن طريق الاتفاقيات أثناء الفتح، كما في إيران، أو بدخولهم الإسلام، كما في العراق، واستمروا يقيمون الضرائب^(٢). إلا أن انتشار الإسلام أضعف بالتدرج من سلطتهم، كما ان توسع الملكيات بين العرب أنقص أراضيهم أحياناً. لذا عمد بعضهم إلى الإلجاء مع احتفاظهم بملكية أراضيهم كما في منطقة فارس. ولعل هذه الظروف تفسر سبب قوة الإقطاع في المناطق الواقعة على أطراف إيران مثل ما وراء النهر وطبرستان، حيث كان تغلغل الإسلام بطيئاً، وحلّ سلطان العرب متأخراً^(٣).

وقد ضعف تماسك المجتمعات القروية وكيانها نتيجة شراء الأراضي والإلجاء، وربما نتيجة عسف الجباة. وقد اعتبر الإسلام الفلاحين أحراراً، لهم أن يتركوا الأرض إذا شاءوا، وصارت الهجرة من الريف إلى المدن ظاهرة مألوفة بل واسعة لدرجة هددت الزراعة - كما في العراق ولحدّ ما بمصر - مما جعل بعض الأمراء يفكر بتدابير لمعالجة الوضع^(٤).

(١) انظر البلاذري: فتوح (ط. م.) ص ٤٦٠ - ٤٦١، ٢١٣، ١٧٨؛ قدامة - الخراج ص ٢٤١.

(٢) انظر الطبري م ١ ص ٢٨٩٩؛ أنساب الأشراف ص ١١٧ أ، ٨٨١ - ٨٨٢.

(٣) انظر الترشيحي - تاريخ بخارى (الترجمة الإنكليزية) ص ٥٤، ص ٦٠ - ٦٢؛ وانظر الاصطخري ص ١٥٨.

(٤) البلاذري: أنساب ق ٢ ص ١١ أ - ب و ٧١ ب.

هذه التطورات أدت إلى أن يصبح أشراف القبائل أرستقراطية ملاكة، وأوجدت فجوة - كبيرة أحياناً - بينهم وبين عامة القبائل، وولدت تدمراً حتى بين العرب من الملكيات الكبيرة. وقد وعد يزيد بن الوليد في خطابه سنة ١٢٦هـ بأن لا يحفر نهراً ولا يمتلك عقاراً^(١).

إن قيام العباسيين لم يضعف الاتجاهات المذكورة بالنسبة للأرض، بل عززها. وساعد ازدهار التجارة على توفير رؤوس أموال تمكن من شراء الأرض وتطويرها، وأصبح اقتناء الضياع دليل الشرف والثروة.

وأعطى العباسيون المثل في الأرض، فقد استولوا على ضياع الأمويين وأمرائهم، وأحدثوا ديواناً خاصاً للضياع السلطانية. ووسعوا هذه الضياع بحفر الأنهار واستصلاح الأراضي وبالشراء والمصادرة. وكانت الضياع السلطانية واسعة وغنية وموزعة في أرجاء بلاد الخلافة^(٢).

وكان للإلجاء أثر في تكوين إقطاعيات جديدة، ولدينا بعض الأمثلة. شكّا ملاك إلى المنصور ظلم عامل ووعد أن يدفع ربع الحاصل إن قبل الخليفة تسجيل الأرض باسمه^(٣). وجاء ملاك آخر إلى أبي أيوب المرياني وقال له: «إن ضيعتي بالأهواز وقد حمل عليّ العمال، فإن رأى الوزير أن يعيرني اسمه.. وأحمل إليه كل سنة مائة ألف درهم»^(٤). وفي ولاية القاسم بن الرشيد: «ألجأ أهل زنجان ضياعهم إليه تعزراً به ودفعاً لمكروه الصعاليك وظلم العمال عنهم. وكتبوا له عليها الأشرية وصاروا مزارعين له، وهي اليوم من الضياع». وهنا نلاحظ رغبة الزراع في الحماية لدفع أذى

(١) الطبري ٢ ص ١٨٣٤ - ١٨٣٥.

(٢) الدوري: العصر العباسي الأول ص ٢٧٣.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة ج ٨ ص ٧٦.

(٤) الجهشيارى: الوزراء ص ١١٨.

الصعاليك وظلم العمال، ولذا وقعوا عقود بيع الأرض للقاسم، وصاروا مزارعين عنده. وجاء زراع قاقزان وألجأوا أراضيهم إلى القاسم، «على أن جعلوا له عشرًا ثانيًا، سوى عشر بيت المال، فصارت أيضاً في الضياع»^(٥). وجاء أهالي الشعبية على الفرات وعرضوا على علي بن الرشيد أن يكونوا مزارعين له في أراضيهم إذا خفضت المقاسمة، فجعلت عشرية واتفق على تخصيص حصّة له^(٦). وفي زمن المأمون جاء أهل المفازة في الجبل وناشدوه برضى جميع أهلها، «أن يعطوه رقبته ويكنون مزارعين له فيها على أن يعزوا ويمنعوا من الصعاليك وغيرهم فقبلها وأمر بتقويتهم ومعونتهم على عمارتها ومصلحتها فصارت من ضياع الخلافة»^(١). وهكذا حول الإلجاء أراضي ضياع كثيرة إلى ضياع سلطانية خاصة. والإشارات لدينا كثيرة إلى ظلم العمال وابتزازهم أموال الزراع والفلاحين في العصر العباسي^(٢). وهذا الوضع، مع التطورات الاقتصادية، ساعد على نمو الإقطاع. وهكذا فقد بلغ وارد الإقطاعات (وهي عشرية) في السواد في أواخر القرن الثاني للهجرة أربعة ملايين درهم، بينما بلغ وارد صدقات البصرة في سنة ٣٠٤ هـ ستة ملايين درهم^(٣).

ويذكر المقدسي أن أكثر الضياع (في فارس) مقتطعة^(٤). وبقي بعض النبلاء الإيرانيين يحتفظون بأراضيهم، لقاء دفع مبلغ محدد^(٥)، إلا أن عددهم

(١) البلاذري : فتوح ص ٤٣٧.

(٢) الدوري : العصر العباسي الأول ص ٢٦٣ وما بعدها.

(٣) قدامة : الخراج ص ٢٢٩ ؛ ابن خرداذبة ٥٩ ؛ أبو يوسف : الخراج ص ٦٨.

(٤) المقدسي : أحسن التقاسيم ص ٤٢١.

(٥) بارتولد : الحضارة الإسلامية ص ٦٤ - ٦٥.

هبط، في حين توسعت أملاك العرب. وهكذا ظهرت فئة قوية من الإقطاعيين والملاكين الكبار بين العرب، وهم عادة يعيشون في المدن. إن تأييد الفلاحين للثورات التي تنادي بالعدالة وتتجه ضد الملاكين، في القرنين الثالث والرابع للهجرة، يجلب الانتباه من حيث العمق والشمول^(١). وقد كشفت ثورة الزنج (٢٥٥ - ٢٧٠ هـ) عن نطاق الإقطاع في منطقة البصرة وعن مدى استغلال الرقيق في الأرض، كما دلت على دور التجارة في تهئية رأس المال وفي جلب الرقيق. ورغم طبيعتها المحدودة فإن ثورة الزنج لقيت تأييداً من كثير من القرى المجاورة مما يظهر تدهور أوضاع مجتمعات القرى وسيطرة سادة الإقطاع^(٢). ووجدت الحركة القرمطية (أواخر القرن الثالث) تجاوباً كبيراً من الفلاحين في السواد خاصة. وكانت كلمات الداعي الأول إلى الكوفة معبرة، إذ قال: «أمرت أن أروي هذه القرية وأغني أهلها وأن أنقذهم وأضع بيدهم ثروة أسيادهم»^(٣). وكان الإقطاعيون وأصحاب الضياع أول من استنجد بالحكومة ضد فعاليات الدعاة. وحين قمعت الثورة في السواد، جنح العامل إلى الاعتدال «خوفاً على السواد أن يخرب إذ كانوا (أي الثوار) فلاحيه وعماله»^(٤).

وفي القرن الثالث الهجري اعتمد العباسيون على المرتزقة من الجند التركي فأدى ذلك إلى ضعضة سلطانهم واكد الحركات الانفصالية والثورات الاجتماعية. وبنهاية الربع الأول للقرن الرابع صارت للجند، برئاسة أمير

(١) لما ثار المازيار في جرجان ٢٢٤ هـ «أمر الصُّنَّاع الوثوب بأرباب الضياع وانتهاب أموالهم» [الطبري م ٣ ص ١٢٦٩] وهو يعرف أن جل الملاكين من العرب.

(٢) الدوري : دراسات في العصور العباسية المتأخرة ص ٥٧ وما بعدها.

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ج ٥ ص ١١٣.

(٤) الطبري م ٣ ص ٢٢٠٢.

الأمراء، السيطرة الكلية في خلافة مجزأة سياسياً ومرتبكة مالياً. ولم تمض عشر سنوات حتى استولى البويهيون على العراق، واتخذوا خط الإقطاع العسكري على نطاق واسع^(١).

ومن المناسب الإشارة إلى الآراء في بداية الإقطاع العسكري. ينسب بولياك (Poliak) أصول الإقطاع العسكري إلى المؤتمرات التركية المغولية، ويرى أنه بدأ في دولة محمود الغزنوي ثم انتقل إلى السلاجقة^(٢). ولكن بوزورث (Bosworth) يبين أن الغزنويين الأوائل دفعوا أعطيات الجند بالنقد، وأن الإقطاع ظهر لديهم بعد السلطان مسعود، ثم أشار إلى تخمين كوبريلي بأن الغزنويين ربما اقتبسوا ذلك من السلاجقة^(٣). وترى لامبتون (Lambton) أصول هذا الإقطاع في القرن الرابع الهجري، نتيجة الحاجة إلى المال في وضع شهد تبدلات اقتصادية، ومن جذور موجودة مثل الإيغار والضمان^(٤). أما كلود كاهين (Cl. Cahen) فيرى جذور الإقطاع العسكري قبل البويهيين، ويرى أن خطهم يمثل أوج تطور بدأ بتفوق العسكريين قبل قرن.

والذي أراه هو أن خط البويهيين هو بداية مرحلة الإقطاع العسكري، وأن السلاجقة أتموا ما بدأه البويهيون. ويبدو لي أن البويهيين انطلقوا من نظرة قبلية تعتبر الأرض المفتوحة غنيمة بحق الغزو وأهملوا المفهوم الإسلامي بالنسبة للأرض. وهذه هي نقطة التحول الهامة في الإقطاع.

حين ننظر إلى الوضع في مطلع القرن الرابع الهجري، نلاحظ أن إقطاع الأرض يعني منحها بملكية تامة بما في ذلك حق توريثها، وكانت

(١) الدوري : دراسات ص ١٢ وما بعدها.

(٢) Poliak: Feodalité Islamique. R.E.I. v. 193 p. 247 off.

(٣) Cambridge History of Iran vol. V, 203 ff، ومقالها في الكتاب التذكاري المقدم للأستاذ

الإقطاعات عادة من هذا النوع^(١). وهناك إقطاعات تمنح بملكية مؤقتة، للخليفة أن ينقضها متى أراد، وتسمى مجموعة الإقطاعات من هذا الصنف (مسترجعات)^(٢). وتوجد إشارات إلى أراضي تقطع مقابل إيجار، وهذا يقرب من المقاسمة، وهي محدودة^(٣). ولدينا إشارات أخرى إلى إقطاعات لقادة وأمراء مثل بغا، ووصيف، ومحمد بن عبدالله بن طاهر وبجكم، ولكنها لا تختلف عن غيرها في الأساس^(٤). وكان اقطاع الوزراء محل الراتب أولاتام المخصصات أمراً مألوفاً في أواخر القرن الثالث، ويمكن الإشارة إلى حالات أخرى قليلة من هذا القبيل^(٥).

وهناك تطبيقات إدارية أخرى، فهناك قادة جمعت لهم الامارة والخراج. وفي بعض المناطق الاستراتيجية على الأطراف، قد يعطي الأمير منطقة (بالمقاطعة) فيدفع لبيت المال مبلغاً محدداً وتطلق يده. كما أن قائداً قد يعطى إقطاعاً فيفيد من وارده لدفع رواتب الجند كما حصل مع مؤنس^(٦).

وهناك حالات خاصة، فقد يعطى الشخص إقطاعاً معفواً من الضريبة (مثل ابن الفرات) أو أن تخفض الضريبة عن إقطاعه (ايغار)، فيدفع الشخص الضريبة عن إقطاعه مباشرة دون أن يدخله الجباة^(٧).

(١) انظر مسكويه ج ٥ ص ١٣٦ وص ٣٧٤؛ الصابي: تاريخ الوزراء ص ٢٥٧.

(٢) عريب: صلة الطبري ص ١٤٥.

(٣) القلقشندي ج ٣ ص ١١٥ - ١١٧؛ الماوردي ١٨٩.

(٤) انظر الطبري م ٣ ص ١٥٣٥، ١٤٥٢، ١٧٦٩، ١٥٢٤؛ الهمداني: التكملة ص ١٣٠ - ١٣١.

(٥) مسكويه ج ٥ ص ١٣٢؛ الصابي ص ٢٣؛ التنوخي: الفرج بعد الشدة ج ١ ص ١٣٧.

(٦) انظر مسكويه ج ٦ ص ٣٩.

(٧) انظر القلقشندي ج ١٣ ص ١٢٣ - ١٣١، ١٢٩ - ١٤٣؛ وانظر الصابي (القاهرة) ص ٣٦ - ٣٧، ١٠٤.

وكانت الأرض الموات، وأحياناً الضياع السلطانية مصدر الإقطاعات، وقد تقطع أرض خراجية، خاصة حين يتوفى صاحبها دون وارث. ولا يخفى أن مبدأ اعتبار الأرض الخراجية فيئاً للمسلمين (وقفاً) واعتبار الخراج إيجاراً لها أصبح مبدأ أساسياً كما قال الوزير علي بن عيسى^(١).

ومن ناحية ثانية، حصل تطور في نظام الضرائب. فمنذ أواخر القرن الثالث الهجري كانت المناطق حتى في السواد تعطى بالضمان، وقد حصل هذا بعد فترة الاضطراب التي رافقت تحكم الجند التركي في محاولة لتهيئة الأموال في وقت مناسب لبيت المال. ويتولى الضامن جباية الضرائب بمساعدة السلطة أو بدون ذلك، ولكن حساباته كانت تخضع لتدقيق الحكومة^(٢). ويمكن أن يكون الضامن تاجراً أو موظفاً وحتى أحد القواد. ومنع الضمان على القادة والوزراء في مطلع القرن الرابع بعد ضمان الوزير حامد بن العباس للسواد وما سببه ذلك من ارتفاع في أسعار الحبوب^(٣). ومع ذلك فإن قائداً مثل بجكم أعطي ضمان الأهواز سنة ٩٣٦/٣٢٥، وكان أقوى من أن يشرف عليه المركز^(٤). وكان الضمان عادة وقتياً ومحدداً، ولا يعطي صاحبه حقوقاً خاصة على الناس، ولكنه ساهم في التدهور الاقتصادي.

(١) الصابي : الوزراء ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٢) انظر الصابي ص ٩ وما بعدها، وكذلك (ط. القاهرة) ص ١٤ - ١٥، ٣٧ - ٣٨، ويكون الضامن مسؤولاً عادة عن نظام الري ص ٤٠ و ٥١ و ٤٥.

(٣) عريب ص ٨٤ - ٨٥؛ ميكويه ج ٥ ص ٧٤ - ٧٥، يقول أحدهم: «سمعت أبا الحسن بن الفرات يقول لكاتب نجح، وقد سأله تضمين الصدقات بفارس: إنما يرغب في عقد الضمان على تاجر مبلي، أو عامل وفي، أو تاني غني. فأما أصحاب الحروب فعقد الضمان عليهم ومطالبتهم بالخروج عن أموالهم تستدعي منهم العصيان، وخلع طاعة السلطان»؛ الصابي ص ٨٢.

(٤) مسكويه ج ٥ ص ٣٧٤.

وقد واجه بيت المال أزمة في مطلع القرن الرابع، وحاولت الخلافة أن تعالج الأزمة ببيع الضياع السلطانية (بيع منها بـ ٢,٥ مليون دينار) وبالقروض المحدودة من التجارة وإنشاء مصرف رسمي مركزي يسلف الخلافة عند الضرورة، وبتنظيم أدق للميزانية والحسابات، ولكنها لم تذهب إلى منح إقطاعات لدفع رواتب الموظفين والجند^(١).

هذه هي الأوضاع حين دخل البويهيون بغداد سنة ٩٤٥/٣٣٤، وقبل أن ينتهي العام بدأ معز الدولة بتطبيق سياسة الإقطاع العسكري بعد ضجيج الجند من الديلم ومطالبتهم بالعطاء^(٢). أعطى معز الدولة الإقطاعات لقادته وخاصته وللجند بدل العطاء. وكانت هذه الإقطاعات من الضياع المصادرة (ضياع الخلافة وضياع ابن شيرزاد والمستترين)، وكذلك من أرض الخراج. وشملت هذه الإقطاعات جل أرض السواد (منطقة الكوفة). وأعطى معز الدولة إقطاعات لوزرائه وكبار موظفيه. وأما القليل الباقي فأعطى بالضمان لأكابر القواد والجند، ولبعض المدنيين^(٣). ثم توسع معز الدولة في إقطاع جنده الأتراك^(٤)، وعهد لوجوه الديلم ببعض المناطق فاعتبروها طعمة^(٥). وفي فترة تالية أحال الجند التركي على وارد بعض المناطق (واسط، البصرة، الأهواز)، فانقطع الوارد منها لأن الأتراك استهانوا بالعمال وضيقوا عليهم وتفاهموا مع الديلم «فكسروا على السلطان حقوقه». ووسع الجند إقطاعاتهم، وامتلكوا الأراضي عن طريق الإلجاء أو نتيجة هرب الملاكين من الجور^(٦).

(١) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ص ٢٧.

(٢) انظر ابن الأثير ج ٨ ص ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٣) مسكويه ج ٦ ص ٩٦، ٩٨.

(٤) ن. م. ج ٦ ص ٩٩.

(٥) ن. م. ج ٦ ص ٩٨.

(٦) ن. م. ج ٦ ص ١٧٣ - ١٧٤.

وهكذا نرى أن جل الأراضي في السواد أقطع للجند، وزاد الإقطاع العسكري وتوسع بمرور الزمن ليشمل بقية المناطق البوذية.

فقد سار أخلاف معز الدولة على خطته حتى صارت الأنواع الأخرى من الإقطاع قليلة الأهمية. وتوسع الإقطاع العسكري وانتشر على حساب ضياع الخلافة والصوفي والأملاك الخاصة وأرض الخراج، بل إن عضد الدولة أقطع أراضي الوقف للجند^(١).

إن هذه السياسة بخطورتها وشمولها تمثل خطوة جديدة. أما أن تواجه الخزينة أزمة مالية، فهذا ليس بجديد، خاصة إذا تذكرنا أن إيران والعراق معاً أصبحا تحت السيادة البوذية مما يخفف المشكلة. كما أن مطالبة الجند بالعطاء ليست ظاهرة جديدة. لذا فإننا لا نرى في الظاهرتين تفسيراً للخطوة الجديدة. إننا نجد التفسير في ماضي البويهيين وسويتهم الحضارية. لقد جاؤوا من بلاد الديلم، حيث يسود نوع قبلي من الإقطاع وحيث رئيس العائلة الكبيرة (كتخدا) هو السيد الإقطاعي^(٢). وكانت الدولة بنظرهم مسؤولية عائلية، وهذا واضح في تاريخهم الأول^(٣). وبهذا المفهوم الإقطاعي، فإن توزيع الأراضي التي غلبوا عليها عن طريق الإقطاع هو سبيل المشاركة في ثمرات الغزو. ولنتذكر أن الجند من الديلم، لا المرتزقة الأتراك، هم الذين بدأوا الهياج الذي أدى بمعز الدولة إلى سياسته الإقطاعية.

هذه الإقطاعات العسكرية لم تكن من حيث المبدأ وراثية، بل ولم تكن بالضرورة مدى الحياة، وبإمكان الأمير البويزي إلغاء الإقطاع إذا أراد^(٤).

(١) أبو شجاع ص ٧٢ - ٧٣؛ ابن الأثير ج ٨ ص ٣٤٢ - ٣٤٣؛ والصابي: تاريخ ص ٢٤٧، ٣٢٧ - ٣٢٨، ٣٦٢.

(٢) انظر: Minorsky: Domination des Dailamites؛ والبيروني: الآثار الباقية ص ٢٢٤.

(٣) انظر مسكويه ج ٢ ص ١١٣، ٢٣٤، ٣٤٩ - ٣٥١.

(٤) الصابي ص ٤٠٨؛ أبو شجاع ص ١٣٧، ٢١٥؛ مسكويه ج ٢ ص ٩٧.

والمفروض أن هذه الإقطاعات أعطيت محل العطاء وأن المقطع مسؤول عن دفع مبلغ للخرينة، بالنقد أو بالنوع، وأنه مسؤول عن منشآت الري، ويفترض بعد ذلك أن يمارس موظفو الامارة أعمالهم^(١). أما الواقع فهو أن الجند عملوا على أن لا يدفعوا شيئاً، وحاولوا الحصول على أقصى ما يمكن من إقطاعاتهم، وحين وجد البعض إقطاعاتهم غير مربحة كما يريدون، تركوها وطالبوا بإقطاعات أفضل. وهكذا تصرفوا وكأن الإقطاعات ملك لهم. ولم يقيموا في إقطاعاتهم، بل تركوا لوكلائهم إدارتها وجمع الضرائب بعسف متزايد^(٢).

وصارت الإقطاعات العسكرية من اختصاص «ديوان الجيش»، فهو يتولى تحديد عبء كل إقطاع وخصائصه ويتولى إعادة توزيع الإقطاعات حين تصبح خالية، إضافة إلى احتمالات إدارية أخرى. وهكذا كانت هناك صلة بين تقدير الضرائب وتهيئة الجند. ولا ننسى أن الدولة لم تعترف بواقع المقطعين وكانت تحاول أحياناً الحد من نفوذهم^(٣).

ويلاحظ أن القائد الذي يعطي إقطاعاً غير مسؤول عن عطاء جنده، بل كان هؤلاء يأخذون إقطاعات أو عطاء من الدولة. ولم تكن لأصحاب الإقطاع أية سلطات قانونية على السكان، ولكنهم في الواقع فرضوا سلطتهم تجاوزاً. وباستثناء فترة قصيرة من التحديد (زمن عضد الدولة)^(٤) فإن الإقطاع العسكري اتسع ليشمل حتى الريف حول بغداد^(٥)، وفرض على أصناف الأراضي المختلفة، وبمرور الزمن هرب بعض الملاكين، أو تخلوا عن

(١) مسكويه ج ٦ ص ٩٨ - ٩٩.

(٢) ن. م. ج ٦ ص ٩٧ و ٩٨ - ٩٩؛ أبو شجاع ص ٤٧ - ٥٠.

(٣) أبو شجاع ص ١٦٥، ٢٩٤ - ٢٩٥؛ الصابي ٤٦٨.

(٤) أبو شجاع ص ٤٧ - ٥٠.

(٥) ابن الجوزي: المنتظم ج ٨ ص ٦٠.

أراضيهم لأصحاب الإقطاع ليصبحوا مزارعين أو فلاحين عندهم^(١). يضاف إلى ذلك انتشار نظام الإلجاء إلى السادة الجدد ليتخلص الملاكون من الظلم والتجاوز. فالجند الأتراك في واسط والأهواز والبصرة لم يكتفوا بما خصص لهم من وارد الإقطاعات، بل إنهم كما يقول مسكويه: «تجاوزوا إلى الدخول في التلاجيء، فملكوا البلاد واستطالوا على العمال»، ويضيف: «فاقتنوا الأملاك وحاموا على قوم على سبيل التلاجيء فغلبوا على حقوق بيت المال»، وهكذا أصبحت مساحات كبيرة من الأراضي والضياع ملك الجند. وينتهي مسكويه وصفه لوضع المقطعين العسكريين زمن معز الدولة بقوله: «فملكوا البلاد... واستعبدوا الناس»^(٢). أما المجتمعات القروية فقد تدهورت، إذ حرم أهل القرى من كل حماية وأصبحوا في حالة تشبه العبودية.

ويلاحظ أن الأساس في هذا الإقطاع هو أنه يعطى بدل العطاء، مقابل خدمة المقطع العسكرية. ولكنه لا يعني تنظيماً للسلطة كما في الغرب الوسيط. ولم يكن هناك تفكير بأن يهيء المقطع جنداً، كما أن ظروف الإقطاع ونظرة الجند لم تؤد إلى استغلال الأرض أو الاستقرار عليها، بل أدت إلى الابتزاز والإفقار.

لقد واجه البويهيون في العراق تقاليد إدارية إسلامية متأصلة، فكان خطهم في الإقطاع العسكري ينافي المفهوم الإسلامي، وخاصة حين شمل كل أنواع الأراضي. ولذا لم يعترف بهذا الواقع، ومن هنا نفهم آراء الماوردي في إقطاع الاستغلال ومحاولته وضع حدود للاتجاه البويهي^(٣). كما حاول

(١) يقول مسكويه: «وأنت الجوائح على التناء، ورت أحواهم، فمن بين هارب حال، وبين مظلوم صابر لا ينصف، وبين مستريح إلى تسليم ضيعته إلى المقطع ليأمن من شره». مسكويه ج ٦ ص ٩٧ - ٩٨.

(٢) مسكويه ج ٦ ص ١٧٤ - ١٧٥.

(٣) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ١٩٤ - ١٩٥.

الأمراء البويهيون إعادة اشراف المركز، وجمع الضرائب ولكنهم فشلوا، باستثناء عضد الدولة^(١). فلما جاء السلاجقة بلغ الإقطاع العسكري شكله المتكامل، وأصبح السياسة الرسمية في الناحية النظرية كما هو في الواقع.

منح السلاجقة الإقطاع للجند بدل العطاء. وتناسب سعة الإقطاع وعدد المقاتلة الذين يقدمهم المقطع. ومع أن حقوق أصحاب الإقطاع محدودة نظرياً بقضايا الوارد، إلا أنهم سرعان ما اتخذوا لأنفسهم حقوق سيادة على الفلاح والزراع، ففرضوا رسوماً جديدة وفرضوا السخرة على الفلاحين، ووضعوا القيود التي تحد من حركتهم. وفي الفترة السلجوقية المتأخرة اعترفت الدولة بهذه التطورات، إذ أصبح الإقطاع إقطاع الأرض لا الوارد، وأصبح وراثياً مع سلطة شاملة على الزراع وذلك مقابل تهيئة الجند^(٢).

إن نظرة السلاجقة القبلية، التي تستند إلى الملكية المشتركة للأرض، وتراث البويهيين في الإقطاع العسكري تشكلان أساساً نظرياً لذلك^(٣).

وهكذا نرى أن البويهيين - بجذورهم القبلية الإقطاعية - بدأوا خط الإقطاع العسكري، وجاء السلاجقة بمفهومهم القبلي، مع توجيه نظام الملك، فنشروا الإقطاع العسكري، وحددوا مفهومه. وهذا النظام تركز لدى الزنكيين والأيوبيين الذي نقلوه إلى الشام ومصر^(٤).

(١) أبو شجاع ص ٤٧ - ٥٠.

(٢) انظر: Lambton: Landlord and Peasant in Persia pp. 53-69, 73; also p. 4-5, 17; see her article in Cambridge History of Iran vol. 2 b, p. 203 ff.

(٣) كانت في الامارة السامانية بقايا من الإقطاع القديم للنبلاء، ولكن لم يكن لها أثر في التطورات المذكورة. ويرى نظام الملك - ولرأيه هذا دلالة - أن الملوك السابقين أي السامانيين والغزنويين، لم يدفعوا أعطيات موظفيهم وجندهم بصورة إقطاعات، بل دفعوا لهم النقود والأرزاق والملابس.

(٤) Bosworth: op.cit p. 124. 4.

إن التحول الذي حصل في مفهوم الإقطاع وواقعه يجد أثره في كتب تتناول النظم من ناحية فقهية أو اصطلاحية. ولن نتناول ما أورده أبو يوسف، ويحيى بن آدم في كتابيهما عن الخراج، أو أبو عبيد في الأموال، لأنهم كتبوا في فترة مبكرة نسبياً. ولكننا نبدأ بقدامة بن جعفر الذي توفي قبيل ٩٣٢/٣٢٠.

يعرف قدامة الإقطاع بقوله: «هو أن يدفع الأئمة إلى من يرون أن يدفعوا إليه شيئاً مما ذكرناه (من الأراضي)، يملك المدفوع ذلك إليه رقبته بحق الإقطاع ويجب عليه فيه العشر». وهو يحدد مجال الإقطاع بالصوافي، وبما كان خالصاً للخلفاء «من الضياع التي ورثوها وملكوها بوجه من وجه الملك»، وبالأرض الموات، وما يجري مجراها مثل الأرض التي يغلب عليها الغياض والآجام، وكذلك الأرض التي يركبها الماء ويقيم فيها حتى تحول بين الناس وبين ازديادها والانتفاع بها كالبطائح... وكلها يحتاج إلى جهد ونفقة لإحيائها»^(١). وواضح أن قدامة يعطي هنا المفاهيم الفقهية في تحديد الإقطاع^(٢). ولكن قدامة يذهب أبعد من هذا التحديد، ويقرن الإقطاع بنماذج أخرى من الملكية. فيذكر «الطعمة» ويوضحها قائلاً: «والطعمة هي أن يدفع (الإمام) إلى الرجل الضيعة يستغلها مدة حياته، حتى إذا مات ارتجعت بعده». ويبين الفرق بينها وبين الإقطاع بقوله: «إن الإقطاع يكون لعقبه من بعده، والطعمة ترتجع منهم»^(٣). ثم يذكر «الإيغار» ويحدد مفهومه فيقول: «والإيغار أن تحمي الضيعة من أن يدخلها أحد من العمال وأسبابهم بما يأمر الإمام به من وضع شيء عليها يؤدي في السنة»^(٤). أي أنها ضياع ممتازة

(١) قدامة: الخراج ورقة ٨٥ ب.

(٢) ن. م. ورقة ٨٤ ب - ٨٥ أ.

(٣) ن. م. ورقة ٨٦ أ - ب.

(٤) ن. م. ورقة ٨٦ أ.

تعامل بصورة استثنائية من حيث حمايتها من العمال وربما تخفيض الضريبة الاعتيادية.

وحين ننظر إلى «مفاتيح العلوم» للخوارزمي (٣٨٧هـ / ٩٩٧م)، وهو من أواسط العصر البويهى نرى بعض التحول. فهو يعرف الإقطاع قائلاً: «أن يقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبته». ولكنه لا يحدد صنف الأرض ولا نوع التزام المقطع من حيث الضريبة. ثم يعرف «الطعمة» بقوله: «هي أن تدفع الضيعة إلى رجل ليعمرها ويؤدي عشرها، وتكون له مدة حياته فإذا مات ارتجعت من ورثته»، ويفهم من هذا ضمناً أن الضيعة قد تكون متروكة أو مهملة أو لا تكون فتعطى لقاء العشر. ويأتي إلى الإيغار فيعرفه: «هو الحماية، وذلك أن تحمى الضيعة أو القرية فلا يدخلها عامل ويوضع عليها شيء يؤدي في السنة لبيت المال في الحضرة أو في بعض النواحي». والجديد هنا أن الإيغار يمكن أن يكون لقرية بكاملها، لا لضيعة فقط، ولهذا دلالة بالنسبة للإقطاع البويهى. ثم يشير الخوارزمي إلى الحالات التي تخفض فيها الضريبة تحت اسم «التسويغ» و«الحطيطة» و«التركة» بقوله: «أن يسوغ الرجل شيئاً من خراجة في السنة وكذا الحطيطة أو التركة»^(١). ومن هذا يتبين أن الخوارزمي إنما يعبر عن تطورات جديدة في مفهوم الإقطاع وفي معاملات خاصة. ويؤيد هذا ما أورده البوزجاني (٣٨٧هـ / ٩٩٧م) في كتابه «المنازل» من إشارات إلى «الإيغارات» ولمقاطعات إضافة إلى «الإقطاعات»^(٢).

وحين نأتي إلى الماوردي (٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) الذي كتب في أواخر العصر البويهى، نراه يكشف ضمناً عن بعض التطورات التي حصلت في هذا

(١) مفاتيح العلوم (ط. القاهرة) ص ٤٠؛ وانظر الصابى (ط. القاهرة) ص ٣٦ - ٣٧.

(٢) الجوزجاني: كتاب المنازل ٢٠٣ أ - ٢٠٤ ب.

العصر، فحديثه عن إقطاع التملك إنما هو تعبير عن الإقطاع بمفهومه الإسلامي المعروف^(١). ولكن المهم هنا أنه في حديثه عن (إقطاع الاستغلال) - وهو مصطلح يبدو جديداً - يشعرنا بأنه الإقطاع الذي يعطى بدل العطاء، بل ويذهب إلى أن «أهل الجيش... هم أخص الناس بجواز (هذا) الإقطاع». ومن الواضح أنه يتحدث عن الإقطاع العسكري، وأنه يقبله كشيء قائم فعلاً، ولكنه يحاول أن يضع له حدوداً تجعله مقبولاً من ناحية فقهية. فهو يقر مبدئياً هذا الإقطاع من أرض الخراج، وهذا تطور بالنسبة لمفهوم الإقطاع قبله. ولكنه يرفض الإقطاع من أرض العشر - أي الملكيات الخاصة - ومنه نفهم أن أراضي الملك كانت تقطع فعلاً للجند بدل العطاء. والماوردي يشعرنا بأن الإقطاع العسكري صار وراثياً، إذ أنه يقر إقطاع الاستغلال لفترة محدودة، ويجيزه مدى الحياة بشروط، ولكنه يرفض أن يكون هذا الإقطاع وراثياً، ويرى أنه باطل في تلك الحالة^(٢).

وهكذا يكشف الماوردي عن الإقطاع العسكري من حيث خطورته وشموله. فهو يتحدث عن صنف جديد للإقطاع يسميه (إقطاع استغلال) يعطى بدل العطاء، وأنه في الغالب للجند. وهو يشعرنا بأنه اتخذ أكثر من صيغة، فقد يكون محدداً بفترة أو بوظيفة، وقد يكون مدى الحياة أو وراثياً وهذا ما اتجه إليه هذا الإقطاع. ونفهم منه أنه لم يقتصر على الصوافي والأرض الموات، بل شمل الأراضي الخراجية والعشرية. والماوردي حين يتناول الإقطاع العسكري إنما يحاول إيجاد أساس فقهي يحدد الواقع، في إطار الضرورات، كما أنه اعتبره صنفاً جديداً.

ولعل معالجة الفقهاء للإقطاع تبلغ حدها عند بدر الدين ابن جماعة

(١) الماوردي - الأحكام السلطانية ص ١٩٠ - ١٩١.

(٢) ن. م. ص ١٩٤ - ١٩٦.

(٦٣٩ - ١٢٤١/٧٣٣ - ١٣٣٢) في كتابه (تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام) الذي كتبه للملك الناصر محمد بن قلاوون (٦٩٣ - ٧٤١ / ١٢٩٣ - ١٣٤٠). فابن جماعة يرى الإقطاع العسكري إقطاع استغلال، ويقره على أنواع الأراضي، إلا أنه يرفض إقطاع (مال الصدقات)، ومبدأ الوراثة. ثم إنه يتحدث عن الصنف الثالث من الإقطاع، وهو إقطاع الارفاق، وهو إقطاع يتعلق بالمعادن^(١).

* * *

